

**أثر الضرائب علي النمو الاقتصادي في مصر**  
**"دراسة مقارنة"**

**The impact of Taxes on Economic Growth in Egypt**  
**"A comparative Study"**

**إعداد**

**د.مجدى ماجد محمد حسين (\*\*)**

**Dr. Magdi Maged Mohamed Hussein**

**د. محمد حسين حفنى غانم (\*)**

**Dr.Mohammed Hussein Hefni Ghanem**

---

(\*) مدرس الاقتصاد، معهد العبور العالى للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات.

(\*\*) مدرس الاقتصاد، كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق..

## أثر الضرائب علي النمو الاقتصادي المصري "دراسة مقارنة" إعداد..

د.مجدي ماجد محمد حسين

د. محمد حسين حفني غانم

### ملخص

هدف البحث إلي التعرف على أثر الضرائب على النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الضغط الضريبي)، ومعرفة سمات النظام الضريبي في مصر، وتبسيط الضوء على معرفة حجم الفاقد الضريبي. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانب البحث النظري، كما تم استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الإيرادات الضريبية لمعرفة أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصاد المصري، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو الإيرادات العامة، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج القياسي لتقدير العلاقة وطبيعتها بين الضرائب وبين النمو الاقتصادي في مصر.

وتبين من البحث صحة فروضي الدراسة، فتراوحت نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الناتج المحلي من (10,6% - 17,9%) وإلي الإيرادات العامة من (54,3% - 77,9%)، كما تبين أن هناك علاقة طردية بين الضرائب على الدخل، والضرائب على المبيعات، والرسوم الجمركية، وبين كل من الإيرادات العامة ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ولكن جاءت العلاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية الأخرى، وبين كل من الإيرادات العامة وبين النمو الاقتصادي.

وأوصي البحث بضرورة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الاعتماد بصفة أساسية علي الضرائب والتي بلغت نسبتها إلي إجمالي الإيراد العام 75,5% عام 2020/19، وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من التهرب الضريبي، كما أوصي بعدم الاعتماد علي الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي بلغ متوسطها 46,8% من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الضرائب المباشرة، إجمالي الناتج المحلي.

### Abstract

The aim of the research is to identify the effect of taxes on economic growth, analyze the relationship between tax revenues and the gross domestic product (tax pressure ratio), know the characteristics of the tax system in Egypt, and shed light on knowledge of the size of tax losses. The research was based on both the inductive and deductive approach in the theoretical aspect of the research, and the analytical approach was used in relation to the analysis of tax revenue data to know its relative importance for the Egyptian economy, whether in relation to the gross domestic product or public revenues, and the standard approach was also relied on to assess the relationship and its nature between Taxes and economic growth in Egypt.

The research revealed the validity of the study hypotheses. The ratio of tax revenues to GDP ranged from (10.6% - 17.9%) to public revenues from (54.3% - 77.9%). It was also found that there is a direct relationship between Income taxes, sales taxes, customs duties, and between public revenues and the rate of economic growth in the long term, but the inverse relationship between other tax revenues, and between public revenues and economic growth.

The research recommended the necessity to diversify the sources of public revenue, not to rely mainly on taxes, whose percentage to total public revenue was 75.5% in 20/2020, and to increase the efficiency of tax collection, in order to reduce tax evasion, and I also recommended not to rely mainly on direct taxes. Which averaged 46.8% of total tax revenues during the period.

**Key words:** taxes, public spending, general revenue, direct taxes, GDP.

## 1- مقدمة:

يمر الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة بمرحلة هامة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد أحداث 25 يناير 2011، مما يتطلب ضرورة مراجعة الكثير من السياسات الاقتصادية وإعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المالية والنقدية، لكي تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والعالمية من ناحية ومع المستجدات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية من ناحية أخرى.

فقد شهد الاقتصاد المصري تحولات جوهرية، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأتها الحكومة المصرية في بداية التسعينات بهدف السيطرة على التضخم ورفع مستوى أداء الاقتصاد ككل، من خلال تعديل توجهاته من اقتصاد مدار مركزيا وقائم على قطاع عام ينتج أساسا للسوق المحلية إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص والقرارات الاقتصادية المعتمدة على قوى وآليات السوق ويتيح للمنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال العمل على جذب الاستثمارات المحلية وخلق الوظائف ورفع كفاءة النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

وتهدف السياسة الضريبية إلى رفع كفاءة النظام الاقتصادي لأي دولة من خلال نمو الاستثمارات وزيادة أعداد المشتغلين لإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وتعمل السياسة الضريبية بالنسق مع السياسة النقدية على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية في الاقتصاد المحلي، حيث أن السياسة الضريبية المثلى هي التي تعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، من خلال الدفع بعدد من التعديلات التشريعية الإضافية ومنها إدخال تعديلات جوهرية على قانون الجمارك، وإستكمال تطبيق منظومة الضريبة على القيمة المضافة، وإدخال التعديلات على قانون ضريبة الدخل، وقانون جديد للإستثمار لإعادة بناء الثقة في كفاءة الاقتصاد المصري من خلال زيادة معدلات التشغيل وتوفير موارد مالية تسمح بالإنفاق على الخدمات، حيث أن ضبط مؤشرات الاقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة، والتضخم والميزان التجاري وخفض معدلات الإستهلاك إلى حد ما لرفع معدل الإستثمار وتنمية المصادر الراقعة للنمو وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، من خلال إجراءات جادة<sup>(2)</sup>.

وتعمل الحكومة على تهيئة مناخ الإستثمار اللازم لدعم الصناعة وتطويرها، حيث أن لقطاع الصناعة دور محوري في تصحيح المسار الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتطوير التكنولوجيا المحلية وتحقيق التنمية، خلال مراحل التاريخ الحديث للإقتصاد المصري من عام 1952 وحتى الآن وما يتخلل هذه الفترة من الخطط الخمسية المتتالية التي بدأت من عام 1982 وحتى الآن، حيث استهدف واضعي السياسة الضريبية تنمية القطاع الصناعي بتوفير العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

(1) ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، المالية العامة- قضايا معاصرة ورؤى جديدة في ظل التحول في دور الدولة، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2013)، ص 222.

(2) معوض السيد معوض، دور السياسة الضريبية في جذب رؤس الأموال الأجنبية لحفز التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2013)، ص 24.



ونظرا لأهمية السياسة الضريبية ودورها الهام والحيوي بإعتبارها أداة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل، وتؤثر بصورة مباشرة على إقتصاديات المشروع الإستثماري بصفه عامة وفي عوائده بصفة خاصة، مما يجعلها عاملا هاما ومؤثر في كفاءة المشروع الإقتصادية فقد لجأت إليها العديد من الدول من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية عن طريق توفير العديد من المواد والإعفاءات الضريبية التي أصبحت من العوامل الفعالة والمؤثرة لدفع الإقتصاد نحو النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية<sup>(1)</sup>.

## 2- مشكلة البحث:

يشار جدل حول أهمية إختلاف السياسة الضريبية وتوجهاتها من أن لآخر بهدف جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص العمل لدعم النمو الإقتصادي، حيث تعد الحوافز والإعفاءات الضريبية إيرادات ضريبية مضحي بها، مما تؤثر على حجم الإيرادات العامة. وتعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لدولة كمصر، لما تمثله من مورد حقيقي يساهم في تمويل الإنفاق العام المتزايد لمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية<sup>(2)</sup>. وتعتمد الدولة على مجموعة من الإجراءات والسياسات الضريبية عند بناء هيكل نظام الضرائب، للعمل على مضاعفة الإيرادات العامة، ومن هذه الإجراءات والسياسات، ما يلي<sup>(3)</sup>:

- تناسب العبء الضريبي ليحقق أكبر قدر من الحصيله لأن زيادته عن حد معين قد يقلل حصيلتها.
- الزيادة التدريجية على مراحل زمنية في معدلات الضرائب المفروضة.
- تطوير وتحديث الأجهزة والهيكل الضريبية والتخلص من صور التهرب الضريبي.
- فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة.
- الإعتماد بدرجة أكبر على الضرائب غير المباشرة.
- تهيئة المناخ الإقتصادي، وذلك بزيادة درجة الاستقرار والشفافية في السياسات النقدية والمالية.
- فرض الضرائب على المعاملات التي يكون الطلب عليها غير مرنا ضمانا لثبات حصيلتها.

ولكن لو تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الإقتصادية والإجتماعية فيجب أن تكون الأولوية للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياستها الإقتصادية والإجتماعية.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: "هل تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للإيرادات العامة في مصر؟"

الثاني: "هل هناك أثر للإيرادات الضريبية علي النمو الإقتصادي في مصر؟"

(1) محمد سمير محمد سعد الدين، تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال فترة الإصلاح الإقتصادي، (1990 - 2003)، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، 2008)، ص 42.  
(2) سعد حمزة، توجيه وإستثمار رؤوس الأموال في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة نشر)، ص 12.  
(3) Shirley Dennis Escoffier Karen A. Fortin, "Taxation For Decision Markers", Pearson Prentice Hall, 2006, P.3.



### 3- أهمية البحث:

يرجع إختيار هذا الموضوع هو قرض صندوق النقد الدولي الأخير (12 مليار دولار)، وشروطه المجحفة، ومنها تعويم سعر الصرف ورفع الدعم، مما سبب مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة كالتضخم، والتي عانت منها الطبقات الفقيرة خاصة، ولو تم النظر إلي حجم هذا القرض سيلاحظ أنه لا يتناسب مع المعاناة الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الأفراد بسبب تبعاته، فلو كان هناك جهاز ضريبي كفاء لحصل أضعاف قيمة هذا القرض، وما كانت الدولة في حاجة إليه، ومستيتين من البحث أن متوسط الفاقد الضريبي السنوي 154 مليار جنيه خلال الفترة (1991-2020)، وذلك بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبي.

وتمثل الإيرادات الضريبية الجانب الأكبر من مكونات الإيرادات العامة للدولة، فبلغت 77,9% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في عام 2019/18<sup>(1)</sup>.

وعليه ترجع أهمية البحث إلى عدة اعتبارات من أهمها، ما يلي:

- أ- محاولة التعرف على مدى فاعلية السياسة الضريبية في مصر وتأثيرها على كفاءة الإقتصاد المصري، من خلال دراسة النتائج التي ترتبت على تلك السياسات وتحديد الأنسب منها للإقتصاد المصري، والإبتعاد عن تأثيراتها السلبية على جذب الإستثمارات وخلق الوظائف للوصول إلى السياسة الضريبية المثلى التي تعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.
- ب- التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة أمام واضعي السياسة الضريبية في مصر.
- ج- توضيح الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في دعم كفاءة نمو الإقتصاد المصري، من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

4- فروض البحث: تتتمثل فروض البحث في محاولة التأكد من صحة الفرضين التاليين:

الفرض الأول: تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة بالنسبة للإيرادات العامة في مصر.

الفرض الثاني: تساهم الإيرادات الضريبية في النمو الإقتصادي في مصر.

5- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في التعرف على أثر الضرائب على النمو الإقتصادي، إضافة إلي تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين الناتج المحلي الاجمالي (نسبة الضغط الضريبي).

ب- معرفة سمات النظام الضريبي في مصر.

ج- تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وبين الإيرادات العامة.

د- محاولة معرفة حجم الفاقد الضريبي، ولذلك للحد منه.

8- خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: تقييم الأهمية الإقتصادية للضرائب في مصر.

المحور الثاني: مقارنة الأهمية النسبية للضرائب في مصر ببعض الدول الأخرى.

المحور الثالث: قياس أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في مصر.

(1) البيان المالي للموازنة العامة للدولة 2019/18.

## المحور الأول

### تقييم الأهمية الاقتصادية للضرائب في مصر

تتكون حصيلة الإيرادات الضريبية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فهناك دول تفضل الاعتماد على الضرائب المباشرة بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الضرائب غير المباشرة كالدول المتقدمة، ودول توازن بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهي أقل في مستواها الإقتصادي من تلك الدول التي تعتمد على الضرائب المباشرة، ويجمع النظام الضريبي المصري بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة<sup>(1)</sup>.

ويجب على الدولة الراغبة في جذب الإستثمار أن تعمل على تحقيق معاملة ضريبية متميزة تخفف من خلالها الأثر السلبي للضرائب كوسيلة تمويلية على معدلات الإستثمار، وذلك عن طريق منح الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، وتخفيض أسعار الضرائب وغيرها<sup>(2)</sup>.

ومن ثم سوف سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

#### 1- ملامح وسمات النظام الضريبي في الإقتصاد المصري:

يتكون النظام الضريبي المصري من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كالآتي<sup>(3)</sup>:

##### 1-1- الضرائب المباشرة<sup>(4)</sup>:

تفرض على الدخل ولا ينقل عبئها إلى الآخرين، وتشمل علي ما يلي:

- أ- الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وفقا للكتاب الثاني من القانون رقم 91 لسنة 2005 تفرض سنويا على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في مصر، ويتكون مجموع صافى الدخل من المصادر التالية:
  - المرتبات وما في حكمها.
  - النشاط التجارى والصناعى.
  - النشاط المهنى غير التجارى.
  - الضريبة على دخول الثروة العقارية وتفرض على الإيراد عن ملكية الثروة العقارية، وتشمل<sup>(5)</sup>:

(1) عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، السياسة الضريبية المتبعة في ظل نظام الفسخة بالتطبيق على القانون رقم 11 لسنة 2005، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2011)، ص 132.

(2) Karazanou, Lrina . V , ' Effective Taxation on business investment in Russia' , Calculation Of Marginal Effective Tax Rates . PHD, Universty of Kansas . 2001 , p. 3-4 .

(3) تعد الضريبة من أهم المصادر الرئيسية لتمويل الخزنة العامة للدولة للإتفاق على متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة عجز الموازنة وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية إلا أن فرض نظام ضريبي كفاء وعادل يحتاج إلى إصلاحات جذرية للهيكل والأنظمة الضريبية خاصة في الدول النامية التي تسعى للإندماج في الإقتصاد العالمى، انظر في ذلك:

- أحمد مصطفى معبد، يسرى أبو العلا، أصول عالم المالية العامة والنشريع الضريبي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص 1 .

- عزة محمد حجازى، تقويم سياسات إدارة الطلب الكلى في الإقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة، 2005)، ص 71 .

(4) البيان المالى والإحصائى لمشروع الموازنة العامة للدولة، وزارة المالية المصرية، 2013 / 2014 .

(5) انظر في ذلك: - الباب الخامس من القانون رقم 91 لسنة 2005 المواد من 37 - 43 .

- عبد الله الصعيدي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر قانون 91 لسنة 2005 مع الإشارة إلى دور الضرائب في التنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص ص 229 - 251 .

- الضريبة على إيرادات الأراضي الزراعية.
- الضريبة على العقارات المبنية.
- الضريبة على إيرادات الوحدات المفروشة.

ب- الضريبة على الأشخاص الاعتباريين وفقا للكتاب الثالث من القانون رقم 1991 لسنة 2005 تفرض سنويا على صافي الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية أيا كان غرضها، فتسري على الأشخاص الاعتباريين المقيمين في مصر على جميع الأرباح التي تحققها سواء من مصر أو خارجها، وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين غير المقيمة تفرض على الأرباح التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر.

#### 1-2- الضرائب غير المباشرة:

يتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد من الخدمة، وتشمل:

- أ- **الضرائب الجمركية:** طبقا لأحكام القانون رقم 66 لسنة 1963 وتعديلاته تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية، علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثني بنص خاص، أما البضائع التي تخرج من أراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية إلا ما ورد بشأنه نص خاص<sup>(1)</sup>.
- ب- **ضريبة المبيعات:** تفرض بموجب أحكام القانون رقم 91 لسنة 1991 وتعديلاته على جميع السلع المصنعة والمستوردة إلا ما استثني منها بنص خاص<sup>(2)</sup>.
- ج- **ضريبة الدمغة:** طبقا لأحكام القانون رقم 111 لسنة 1980 بإصدار قانون ضريبة الدمغة والمعدل بالقانون رقم 143 لسنة 2006 تفرض ضريبة الدمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون<sup>(3)</sup>.
- د- **ضريبة الملاهي:** تفرض طبقا لأحكام القانون رقم 221 لسنة 1951 وتعديلاته<sup>(4)</sup>:
- ويبين الشكل (1) النظام الضريبي في مصر، كما يلي:

(1) بالنسبة للضريبة على الصادرات فينطوى في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضها إما لتوفير السلعة في الداخل، وإما للحصول على مورد مالي، مثال ذلك الضريبة على تصدير الأرز في مصر أو الرسوم المفردة على تصدير القمح في كثير من البلاد، فهي رسوم تهدف توفير السلعة في داخل الدولة لأهميتها، وهي ضريبة نادرة وغالبا تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية فهي لا تستهدف الحصيلة بل تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية.

- التعريفات الجمركية هي القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والضريبة المفردة عليها سواء على الصادرات أو الواردات .  
- القانون رقم 66 لسنة 1963، الفصل الثاني، المادة رقم ( 5 ) .

(2) تستحق الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنفذة للضريبة الجمركية.

(3) ضريبة الدمغة نوعان : ضريبة دمغة نوعية وتفرض بمبلغ ثابت بغض النظر عن النوع الخاضع لها وضريبة دمغة نسبية تفرض بنسبة مئوية من القيمة التي حددها القانون كوعاء الضريبة، انظر في ذلك:

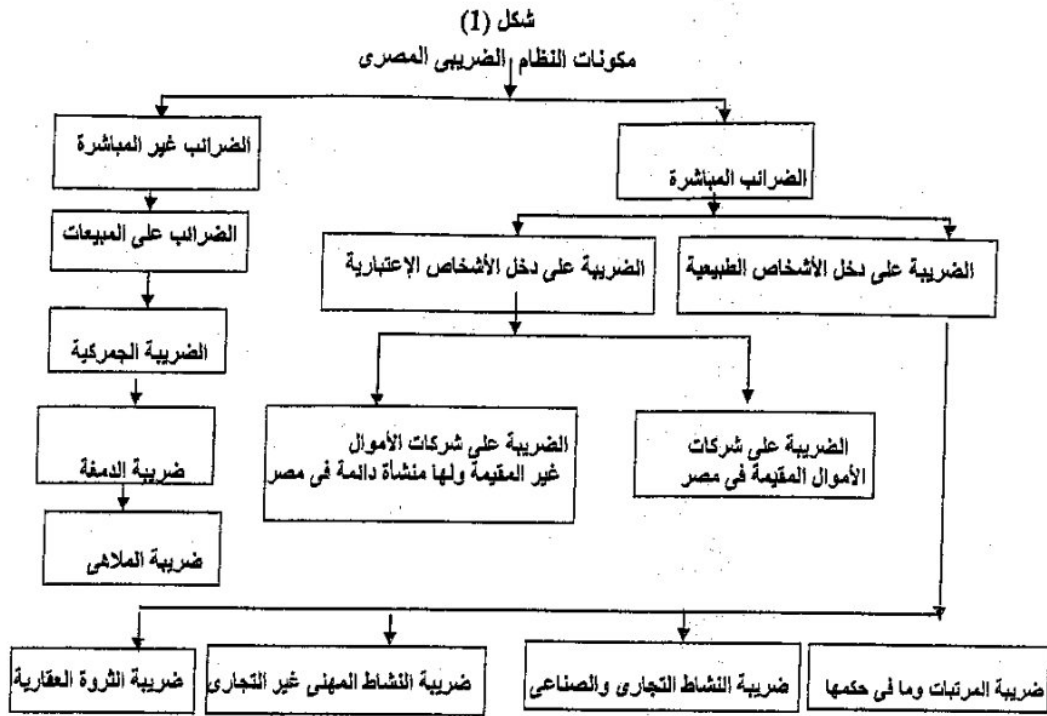
- مصطفى عبد العزيز شاهين، دراسة تحليلية لفاعلية قواعد ومعايير وضمانات وحوافز الإستثمار التي نص عليها القانون 8 لسنة 1997، مجلة التشريع الضريبي، العدد 318، (القاهرة: رابطة مأموري الضرائب)، نوفمبر/ ديسمبر 1998، ص 8 .

- القانون رقم 111 لسنة 1980 المواد أرقام 1، 2 .

(4) ضريبة الملاهي هي ضريبة عامة غير مباشرة تفرض على جمهور المسارح وغيرها من محال الترفيه وأي مكان من أماكن الملاهي والعروض الترفيهية والحفلات بنسب موحدة بمختلف الأماكن بجميع أنحاء الجمهورية وبعد مقابل الدخول هو وعاء الضريبة، انظر في:

- المادة 1، 2 من قانون ضريبة الملاهي رقم 221 لسنة 1951 المعدل بالقانون 24 لسنة 1999 .





2- هيكل وتطور الإيرادات الضريبية في مصر خلال (1991-2020):

2-1- هيكل الإيرادات الضريبية:

وتنقسم الإيرادات الضريبية وفقا لمصادر التحصيل وطبقا لتقسيم وزارة المالية بالبيان المالى عن الموازنة العامة للدولة إلى أربع مكونات أساسية هي الضرائب العامة على المبيعات والضرائب الجمركية وباقى الإيرادات الضريبية.

ويبين جدول (2) الإيرادات الضريبية وفقا لمصادر التحصيل والأهمية النسبية لكل مصدر إلى

إجمالى الإيرادات خلال الفترة (1991/90 - 2020/19):

جدول (1)  
مكونات الإيرادات الضريبية والأهمية النسبية لكل مصدر إلى الإيرادات الضريبية  
خلال الفترة (1991 / 90 - 2020 / 19) القيم بالمليار جنيه<sup>٢</sup>

السنة	إجمالي الإيرادات الضريبية	مكونات الإيرادات الضريبية				هيكل الإيرادات الضريبية %			
		الضريبة على الدخل	الضريبة على المبيعات	الضريبة الجمركية	الإيرادات الضريبية الأخرى	ضريبة الدخل (المباشرة) %	ضريبة المبيعات (غير المباشرة) %	الضريبة الجمركية %	باقي الإيرادات الضريبية %
1991/90	15.6	6.4	3.4	3.3	2.5	41.3	21.8	21.1	15.8
1992/91	24.3	10.0	6.3	4.6	3.4	41.1	25.8	18.9	14.1
1993/92	27.3	11.1	7.1	5.0	4.1	40.7	26.1	18.3	14.9
1994/193	31.4	12.0	8.1	6.1	5.2	38.3	25.8	19.5	16.5
1995/94	34.3	12.1	9.3	7.0	5.8	35.4	27.1	20.5	17.0
1996/95	38.2	13.7	10.5	7.9	6.2	35.8	27.4	20.7	16.1
1997/96	40.5	14.6	11.6	8.1	6.3	36.0	28.5	20.1	15.4
1998/97	44.0	15.3	13.1	8.9	6.7	34.8	29.8	20.2	15.2
1999/98	46.5	16.7	14.6	11.0	4.2	36.0	31.3	23.7	9.0
2000/99	49.6	20.1	16.5	9.3	3.7	40.5	33.3	18.7	7.5
2001/00	51.4	21.3	16.5	9.2	4.3	41.5	32.2	17.9	8.4
2002/01	50.8	23.8	16.8	7.3	2.9	46.9	33.0	14.4	5.7
2003/02	55.7	25.4	18.3	8.2	3.8	45.6	32.9	14.8	6.8
2004/03	67.1	33.3	21.0	9.2	3.6	49.5	31.3	13.8	5.4
2005/04	75.8	37.0	24.7	7.7	6.4	48.8	32.6	10.1	8.4
2006/05	97.8	54.7	27.5	9.6	6.0	56.0	28.1	9.8	6.2
2007/06	114.3	66.1	30.6	10.4	7.3	57.8	26.7	9.1	6.4
2008/07	137.2	75.9	39.7	14.0	7.6	55.3	28.9	10.2	5.5
2009/08	163.2	89.4	50.9	14.1	8.9	54.8	31.2	8.6	5.5
2010/09	170.5	91.2	55.4	14.7	9.2	53.5	32.5	8.6	5.4
2011/10	192.1	104.9	64.4	13.9	8.9	54.6	33.6	7.2	4.6
2012/11	207.4	110.8	72.4	14.8	9.5	53.4	34.9	7.1	4.6
2013/12	251.1	143.9	79.8	16.8	10.7	57.1	31.8	8.3	2.9
2014/13	275.4	153.7	95.0	18.6	8.1	55.8	34.5	6.8	2.9
2015/14	306.0	164.9	104.3	24.2	12.5	53.9	34.1	7.9	4.1
2016/15	352.3	175.5	138.5	28.0	10.4	49.8	39.3	8.0	3.0
2017/16	462.0	225.6	183.5	34.3	18.6	48.8	39.7	7.4	4.0
2018/17	629.3	304.4	261.5	37.9	25.5	48.4	41.6	6.0	4.1
2019/18	770.3	367.8	320.2	45.3	37.0	47.7	41.6	5.9	4.8
2020/19	856.6	396.3	364.7	51.7	43.9	46.3	42.6	6.0	5.1
المتوسط	187.9	93.3	69.5	15.4	9.8	46.8	32.0	13.0	8.2
أدنى قيمة	15.5	6.4	3.4	3.3	2.5	34.8	21.8	5.9	2.9
أقصى قيمة	856.6	396.3	364.7	51.7	43.9	57.8	42.6	23.7	17.0

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية والحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

• تم حساب النسب والمتوسطات بمعرفة الباحثين.

• ملحوظة: عام 2020/19: موازنة وليس حساب ختامي.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- الضرائب العامة (الدخل والأرباح المباشرة):

✓ تمثل الضرائب على الدخل والأرباح والدمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية، فبلغ متوسطها إلي إجمالي الإيرادات الضريبية 46,8%، وبلغت أدنى نسبة لها 34,8% في عام 1998/97، وبلغت أقصى قيمة 57,8% في عام 2013/12.

✓ كما ارتفعت من 41,3% من إجمالي الإيرادات الضريبية عام 1991/90 إلي 46,3% عام 2020/19.

ب- الضرائب على المبيعات (القيمة المضافة غير المباشرة):

✓ تمثل الضرائب على المبيعات العنصر الثاني من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغ متوسطها إلي إجمالي الإيرادات الضريبية 32%، وبلغت أدنى نسبة لها 21,8% في عام 1991/90، وبلغت أقصى قيمة 42,6% في عام 2013/12.

✓ كما ارتفعت من 21,8% من إجمالي الإيرادات الضريبية عام 1991/90 إلي 42,6% عام 2020/19.

ج- الضرائب والرسوم الجمركية:

✓ تمثل الضرائب والرسوم الجمركية العنصر الثالث من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغ متوسطها إلي إجمالي الإيرادات الضريبية 13%، وبلغت أدنى نسبة لها 5,9% في عام 2019/18، وبلغت أقصى قيمة 23,7% في عام 1999/98.

✓ كما تراجعت من 21,1% من إجمالي الإيرادات الضريبية عام 1991/90 إلي 6% عام 2020/19.

وعند النظر إلى الضريبة الجمركية سيلاحظ لا يجب أن نقف منها عند موقف الحصيلة لا غير، وإن كانت تمثل نسبة قليلة من الإيرادات الضريبية إلا أن النظر لهذه الضريبة ينبغي أن يمتد إلى أثرها الإقتصادي، فهي واحدة من أهم أدوات السياسة الضريبية التي تستخدم في إدارة الإقتصاد القومي وكأداة هامة تسهم في زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق الحماية التنافسية العادلة<sup>(1)</sup>.

د- الإيرادات الضريبية الأخرى:

وتشمل الإيرادات الضريبية الأخرى علي رسوم نسبة الموارد، إتاوة قناة السويس، رسوم الإجراءات القنصلية، رسوم الموانئ والمنازل، ضريبة الأراضي، ضريبة المباني، رسوم نقل الملكية،

(1) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011 / 2012، وزارة المالية، القاهرة، يونيو 2011، ص 195.



رسوم العبور، المصروفات الإدارية للعمليات الإستيرادية ورسوم تصاريح العمل، كما يلاحظ علي الإيرادات الضريبية الأخرى، ما يلي:

✓ تمثل الإيرادات الضريبية الأخرى البند الرابع من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، فبلغ متوسطها إلي إجمالي الإيرادات الضريبية 8,2%، وبلغت أدني نسبة لها 2,9% في عام 2014/13، وبلغت أقصى قيمة 17% في عام 1995/94.

✓ كما تراجع من 15,8% من إجمالي الإيرادات الضريبية عام 1991/90 إلي 5,1% عام 2020/19.

## 2-2- تطور الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (1991/90-2020/19):

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقي يساهم في تمويل النفقات العامة المتزايدة والتي تضطلع بها الدولة في مختلف المجالات ولا يترتب على هذا المصدر أى أعباء تمويلية على الخزنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة الجانب الإجتماعي<sup>(1)</sup>.

وتتمثل الإيرادات الضريبية في كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين الملزمة بهذه الضرائب سواء كانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها من الضرائب.

وتتكون الإيرادات العامة للدولة من الإيرادات الضريبية بالإضافة إلي المنح وكذلك الإيرادات الأخرى المتمثلة أساسا في الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، فضلا عن إيرادات الخدمات الحكومية.

ويوضح جدول (2) تطور حجم الإيرادات الضريبية في مصر ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة خلال تلك الفترة:

(1) خالد عبد الوهاب البنداري، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2007)، ص 7.

جدول (2)

تطور الإيرادات الضريبية وأهميتها النسبية إلى الإيرادات العامة للدولة  
خلال الفترة (1991 / 90 - 2020/19) "القيم بالمليار جنيه"

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو الإيرادات الضريبية %
1991/90	28.6	15.6	54.5	--	--
1992/91	41.4	24.3	58.7	45.0	56.7
1993/92	46.7	27.3	58.5	12.8	12.6
1994/193	52.6	31.4	59.7	12.6	14.8
1995/94	55.8	34.3	61.4	6.1	9.3
1996/95	60.9	38.2	62.8	9.1	11.6
1997/96	64.5	40.5	62.8	5.9	5.9
1998/97	67.2	44.0	64.7	5.3	8.5
1999/98	69.9	46.5	66.6	2.9	5.9
2000/99	73.6	49.6	67.4	7.6	6.6
2001/00	75.9	51.4	67.7	3.1	3.5
2002/01	78.3	50.8	64.9	3.2	1.8-
2003/02	89.1	55.7	62.5	13.8	9.7
2004/03	101.9	67.1	65.9	14.4	20.5
2005/04	110.9	75.8	68.3	8.8	13.0
2006/05	151.3	97.8	64.6	36.4	29.1
2007/06	180.2	114.3	63.3	19.1	16.9
2008/07	221.4	137.2	62.0	22.9	20.0
2009/08	282.5	163.2	57.8	27.6	19.0
2010/09	268.1	170.5	63.6	5.1-	4.5
2011/10	265.3	192.1	72.4	1.1-	12.7
2012/11	303.6	207.4	68.3	14.5	8.0
2013/12	350.3	251.1	71.7	15.4	21.1
2014/13	382.5	275.4	72.0	9.2	9.7
2015/14	465.0	306.0	65.8	21.6	11.0
2016/15	491.4	352.3	71.7	5.7	15.2
2017/16	659.2	462.0	70.1	34.2	31.1
2018/17	821.2	629.3	76.6	24.6	36.2
2019/18	989.2	770.3	77.9	20.5	22.4
2020/19	1135.0	856.6	75.5	14.8	11.2
المتوسط	266.1	187.9	66.0	14.2	15.3
أدنى قيمة	28.6	15.5	54.3	5.1-	1.8-
أقصى قيمة	1135.0	856.6	77.9	45.0	56.7

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.  
- وزارة المالية، والحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام 2020/19: موازنة وليس حساب ختامي  
• تم حساب النسب والمتوسطات بمعرفة الباحثين.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة للإيرادات العامة:

- ✓ بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال (1991-2020) نحو 266,1 مليار جنيه، ويحد أدنى 28,6 مليار جنيه عام 1991/90 ويحد أقصى 1135 مليار جنيه عام 2020/19.
- ✓ كما تراجع معدل نمو الإيرادات العامة من 45% عام 1992/91 إلى 14,8% عام 2020/19.

ب- بالنسبة للإيرادات الضريبية:

- ✓ بلغ متوسط الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1991-2020) نحو 187,9 مليار جنيه، ويحد أدنى 15,5 مليار جنيه عام 1991/90 ويحد أقصى 856,6 مليار جنيه عام 2020/19.
- ✓ ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة من 54,3% في عام 1991/90 إلى 75,5% عام 2020/19، وقد وصلت أقصاها 77,9% عام 2019/18.
- ✓ كما تراجع معدل نمو الإيرادات الضريبية من 56,7% عام 1992/91 إلى 11,2% عام 2020/19.

ج- تفوق متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية علي متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات العامة:

بلغ متوسط معدل النمو للإيرادات الضريبية خلال الفترة 15,3% بينما متوسط معدل النمو للإيرادات العامة للدولة 14,2%، ويلاحظ أن الفارق ليس كبير ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل النسبة الأكبر في مكونات الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات الضريبية، والمنح والإيرادات الأخرى.

3- مستوى الضغط الضريبي في مصر خلال الفترة (1991/90 - 2020/19):

هو يمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعكس مستوى الضغط الضريبي حقيقة ما يتحمله الإقتصاد والأفراد من ضرائب، فهو يعبر عن نسبة الإقتطاع الضريبي منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النسبة المثلى في الظروف العادية تصل إلى 25%<sup>(1)</sup>، ويعد من أهم المؤشرات الكمية لتقييم كفاءة السياسة الضريبية.

ويبين جدول (3) مستوى الضغط الضريبي للإقتصاد المصري خلال الفترة (1991/90 -

2020/19)، على النحو التالي:

(1) يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، (الاسكندرية: الدار الجامعة، 2001)، ص 87.



جدول (3)

مستوى الضغط الضريبي للإقتصاد المصري خلال الفترة (1991/90-2020/19) "القيم بالمليار جنيه"

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي % (نسبة الضغط الضريبي)	الفاقد الضريبي	
				القيمة مليون جنيه	% من (م.ج)
1991/90	112.5	15.6	13.9	12.6	11.2
1992/91	139.1	24.3	17.5	10.5	7.5
1993/92	157.3	27.3	17.4	12.0	7.6
1994/193	175.0	31.4	17.9	12.4	7.1
1995/94	204.0	34.3	16.8	16.7	8.2
1996/95	229.4	38.2	16.7	19.1	8.3
1997/96	257.2	40.5	15.8	23.8	9.3
1998/97	287.4	44.0	15.3	27.9	9.7
1999/98	307.6	46.5	15.1	30.4	9.9
2000/99	340.1	49.6	14.6	35.4	10.4
2001/00	358.7	51.4	14.3	38.3	10.7
2002/01	378.9	50.8	13.4	43.9	11.6
2003/02	417.5	55.7	13.3	48.7	11.7
2004/03	485.3	67.1	13.8	54.2	11.2
2005/04	536.4	75.8	14.1	56.4	10.9
2006/05	617.7	97.8	15.8	56.5	9.2
2007/06	744.8	114.3	15.4	71.0	9.7
2008/07	895.5	137.2	15.3	85.6	9.7
2009/08	1038.6	163.2	15.7	97.2	9.3
2010/09	1206.7	170.5	14.1	133.8	10.9
2011/10	1371.8	192.1	14.0	154.0	11.0
2012/11	1570.0	207.4	13.2	199.5	11.8
2013/12	1734.0	251.1	14.5	208.6	10.5
2014/13	2033.4	275.4	13.5	247.8	11.5
2015/14	2558.9	306.0	12.0	332.7	13.0
2016/15	3336.5	352.3	10.6	480.4	14.4
2017/16	3476.2	462.0	13.3	406.7	11.7
2018/17	4437.4	629.3	14.2	479.2	10.8
2019/18	5251.0	770.3	14.7	540.9	10.3
2020/19	6163.0	856.6	13.9	684.1	11.1
المتوسط	1360.7	187.9	14.7	154	10.3
أدنى قيمة	112.5	15.5	10.6	10.5	7.1
أقصى قيمة	6163	856.6	17.9	684.1	14.4

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

- وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام 2020/19: موازنة وليس حساب ختامي

• تم حساب النسب والمتوسطات بمعرفة الباحثين.

ملحوظة: نسبة الفاقد الضريبي = 25% - نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

- أولاً: مستوى الضغط الضريبي (نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي):
- ✓ بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 14,7% وبلغ حده الأدنى 10,6% في عام 2016/15، وبلغ حده الأقصى 17,9% في عام 1994/93.
  - ✓ ارتفع الضغط الضريبي قليلاً في بداية الفترة 1991/90 من 13,8% إلى 13,9% في عام 2020/19، ويعني هذا أن نسبة الفاقد الضريبي ما زالت مرتفعة، ولم يتم رفع كفاءة النظام الضريبي في مصر خلال ثلاثين سنة، وتشير هذه النسب إلى وجود فاقد ضريبي كبير خلال تلك الفترة لأنه توجد علاقة عكسية بين الضغط الضريبي والفاقد الضريبي، تتمثل في الفرق بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين النسبة المثلثي التي تمثل فيها الإيرادات الضريبية نسبة 25% من إجمالي الناتج المحلي.
- وعليه يقدر إجمالي الفاقد الضريبي خلال الفترة (1991-2020) بنحو 4620,2 مليار جنيه خلال 30 سنة، أي بمتوسط سنوي 154 مليار جنيه.

ويوضح الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في بعض الدول مقارنة بمصر:

جدول (4): مستوى الضغط الضريبي في مصر مقارنة ببعض الدول في عام 2018

الدولة	مستوى الضغط الضريبي
مصر	14.2
تونس	24.7
الأردن	17
جيبوتي	20.3
المغرب	21.8
موريتانيا	14.6
اليمن	6.2
السودان	6.7

المصدر: مصلحة الضرائب المصرية، الإدارة العامة للبحوث، 2018.

- ويلاحظ من الجدول السابق: إنخفاض مؤشر الضغط الضريبي لمعظم الدول ما عدا تونس والتي وصل فيها المؤشر إلى النسبة المثلثي، أما المغرب وجيبوتي فإن مؤشر الضغط الضريبي يقترب من النسبة المثلثي، أما باقي الدول العربية ومنها مصر فتتخفف فيها نسبة الضغط الضريبي عن النسبة المثلثي (25%).
- ويرجع إنخفاض مستوى الضغط الضريبي أي زيادة الفاقد الضريبي في مصر إلى عدة أسباب:
- أ- كثرة التعديلات على التشريع الضريبي.
  - ب- عدم الإستقرار على سياسة ضريبية معينة فترة كافية من الزمن، مما يؤدي إلى إنعدام الثقة بين المجتمع الضريبي والحكومة.
  - ج- كثرة الثغرات في التشريع الضريبي التي تؤدي إلى التهريب الضريبي وتجنب الضريبة.
  - د- عدم وجود عقوبات رادعة لحالات التهريب الضريبي في بعض القوانين، مثل قانون الضريبة العامة على المبيعات بالإضافة إلى ضعف الجهاز الضريبي.

## المحور الثاني

### مقارنة الأهمية النسبية للضرائب في مصر ببعض الدول الأخرى

واجهت العديد من الدول النامية ومنها العربية صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتمويل برامج التنمية، فأغلب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي وانخفاض معدلات النمو للناتج القومي مقارنة بالدول المتقدمة وذلك أدى إلى تدني مستويات الإستثمار وتراجعت معدلات الانتاج، وأصبحت تدور في حلقه مفرغة سببها قصور حجم الادخار المحلي، وقلة احتياطات النقد الأجنبي، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في البني الاقتصادية في معظم هذه الدول، مما جعل حكومات تلك الدول تلجأ إلي الضرائب في حال فشل الحصول علي القروض أو المساعدات الأجنبية أو لتراجع الاستثمارات الأجنبية لأسباب سياسية أو أمنية، وهنا قد تكون الضرائب عامل جذب أو طرد للاستثمارات المحلية والأجنبية<sup>(1)</sup>.

وسيتم في هذا المحور مقارنة الأهمية النسبية للضرائب لاقتصاد كل من والهند، وماليزيا وسنغافورة، المملكة العربية السعودية، فيما يلي:

#### 1- الأهمية النسبية للضرائب في الهند:

أولاً: تطور مكونات الإيرادات الضريبية في الهند:

يوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في الهند، ويتضح من تحليل بيانات الجدول، ما يلي:

#### أ- إجمالي الإيرادات الضريبية:

بلغ متوسط الضرائب خلال الفترة حوالي 119,4 مليار دولار بحد أدنى 23.8 مليار دولار عام 1993 وبحد أقصى 344,3 مليار دولار في عام 2019، كما يلاحظ أن الإيرادات الضريبية قد تأثرت بالأحداث الاقتصادية، ففي عام 1998: انخفضت الإيرادات الضريبية من 37.5 مليار دولار عام 1997 إلى 34.2 مليار دولار عام 1998 متأثراً بأزمة النمر الأسيوية عام 1997، وفي عام 2008: انخفضت الإيرادات الضريبية من 147.3 مليار دولار في عام 2007 إلى 131.6 مليار دولار في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

#### ب- إيرادات ضرائب الدخل:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب الدخل خلال الفترة نحو 58,3 مليار دولار بحد أدنى 6 مليار دولار في عام 1990، وبحد أقصى حوالي 172,1 مليار دولار في عام 2019. وتأثرت إيرادات ضرائب الدخل بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 2008: تراجع إيرادات ضرائب الدخل من 77,5 مليار دولار في عام 2007 إلى 69,5 مليار دولار في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

(1) محمد عبد اللطيف خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الإستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، عدد 49، (العراق: الجامعة التكنولوجية، 2016)، ص 346.



ج- إيرادات ضرائب المبيعات:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب المبيعات خلال الفترة نحو 43,4 مليار دولار بحد أدنى 10,3 مليار دولار في عام 1993 وبحد أقصى حوالي 155,7 مليار دولار في عام 2019.

د- إيرادات ضرائب جمركية:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب جمركية وأخرى خلال الفترة نحو 17,5 مليار دولار بحد أدنى 7,1 مليار دولار في عام 1993، وبحد أقصى حوالي 34,3 مليار دولار في عام 2012. وتأثرت إيرادات الضرائب الجمركية والأخرى بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالاتي:

المظاهرة الأولى في عام 1998: تراجع إيرادات ضرائب جمركية وأخرى من 10,8 مليار دولار في عام 1997 الي 9,7 دولار في عام 1998، متأثرة بالأزمة المالية للنمور الآسيوية. المظاهرة الثانية في عام 2008: تراجع إيرادات ضرائب جمركية وأخرى من 25,9 مليار دولار في عام 2007 الي 21,7 مليار دولار في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

هـ- إيرادات الضرائب الأخرى:

بلغ متوسط إيرادات الضرائب الأخرى خلال الفترة نحو 0,188 مليار دولار بحد أدنى 0,177 مليار دولار في عام 1990، وبحد أقصى حوالي 2,68 مليار دولار في عام 1997.

ثانياً: تحليل تطور مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد في الهند خلال (1990-2019):

مستوى الضغط الضريبي: هو نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مستوى الضغط الضريبي حقيقة ما يتحمله الاقتصاد والأفراد من ضرائب، فهو يعبر عن نسبة الإقتطاع الضريبي منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النسبة المثلى في الظروف العادية تصل إلى 25%<sup>(1)</sup>، وبعد من أهم المؤشرات الكمية لتقييم السياسة الضريبية.

وبين الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في إقتصاد الهند خلال (1990-2019):

(1) يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، (الدار الجامعة: الإسكندرية)، مرجع سبق ذكره، ص 87.

جدول (5): تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في الهند خلال (1990-2019)

سنة	اجمالي الضرائب مليار دولار	ضرائب الدخل		ضرائب مبيعات		ضرائب جمارك		ضرائب اخرى	
		مليار دولار	% من	مليار دولار	% من	مليار دولار	% من	مليار دولار	% من
1990	32.1	6.0	18.6	14.4	45.0	11.5	35.9	0.177	0.551
1991	27.5	6.1	22.1	12.1	44.2	9.1	33.0	0.188	0.686
1992	28.3	6.6	23.5	12.4	43.9	9.0	31.9	0.238	0.843
1993	23.8	6.3	26.6	10.3	43.2	7.1	29.7	0.124	0.520
1994	29.4	8.5	28.9	12.3	41.8	8.5	29.0	0.102	0.347
1995	33.2	9.9	29.9	12.5	37.7	10.7	32.1	0.094	0.283
1996	36.3	10.8	29.9	13.2	36.5	12.1	33.3	0.108	0.298
1997	37.5	10.3	27.5	13.7	36.5	10.8	28.9	2.680	7.153
1998	34.2	10.9	32.0	13.4	39.3	9.7	28.3	0.133	0.390
1999	39.6	13.3	33.5	15.1	38.1	11.2	28.2	0.093	0.233
2000	41.3	14.9	36.0	15.9	38.6	10.4	25.2	0.094	0.229
2001	39.2	14.4	36.8	16.3	41.5	8.4	21.5	0.083	0.212
2002	44.7	17.1	38.3	18.2	40.8	9.3	20.7	0.067	0.150
2003	55.3	22.8	41.3	21.9	39.6	10.6	19.1	0.030	0.054
2004	67.9	29.4	43.3	25.6	37.8	12.8	18.9	0.033	0.049
2005	82.7	36.6	44.3	31.3	37.9	14.7	17.8	0.057	0.069
2006	104.6	49.7	47.5	35.8	34.2	19.1	18.2	0.056	0.054
2007	147.3	77.5	52.6	43.9	29.8	25.9	17.6	0.087	0.059
2008	131.6	69.5	52.8	40.3	30.7	21.7	16.5	0.089	0.068
2009	131.6	77.4	58.8	36.6	27.8	17.6	13.3	0.107	0.081
2010	174.1	96.1	55.2	48.0	27.6	29.8	17.1	0.151	0.087
2011	185.5	101.7	54.8	52.5	28.3	31.2	16.8	0.165	0.089
2012	198.1	103.5	52.3	60.0	30.3	34.3	17.3	0.229	0.116
2013	204.3	109.2	53.4	64.0	31.3	31.0	15.2	0.157	0.077
2014	203.6	112.4	55.2	60.3	29.6	30.7	15.1	0.178	0.087
2015	222.3	112.0	50.4	78.0	35.1	32.1	14.4	0.168	0.076
2016	255.8	125.3	49.0	97.2	38.0	33.3	13.0	0.001	0.001
2017	301.9	154.7	51.2	126.2	41.8	21.0	6.9	0.002	0.001
2018	324.8	162.9	50.1	145.8	44.9	16.1	5.0	0.002	0.001
2019	344.3	172.1	50.0	155.7	45.2	16.4	4.8	0.002	0.001
متوسط	119.4	58.3	41.5	43.4	37.2	17.5	20.8	0.177	0.551
حد أدنى	23.8	6.0	18.6	10.3	27.6	7.1	4.8	0.188	0.686
حد أقصى	344.3	172.1	58.8	155.7	45.2	34.3	35.9	0.238	0.843

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (6): مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد الهندي خلال الفترة (1990-2019) "مليار دولار"

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	إجمالي الإيرادات الضريبية		الفاقد الضريبي % من (م.ن.ج) = نسبة الإقطاع الضريبي المحلي منسوبة إلى الناتج المحلي 25% - نسبة الضغط الضريبي
			نسبتها إلى الإيراد العام %	نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي % (نسبة الضغط الضريبي)	
1990	321.0	236.9	32.1	10.0	15.0
1991	270.1	208	27.5	10.2	14.8
1992	288.2	218.1	28.3	9.8	15.2
1993	279.3	213.2	23.8	8.5	16.5
1994	327.3	242.1	29.4	9.0	16.0
1995	360.3	264.1	33.2	9.2	15.8
1996	392.9	293.6	36.3	9.2	15.8
1997	415.9	304.7	37.5	9.0	16.0
1998	421.4	314	34.2	8.1	16.9
1999	458.8	334	39.6	8.6	16.4
2000	468.4	348.8	41.3	8.8	16.2
2001	485.4	361.8	39.2	8.1	16.9
2002	514.9	379.7	44.7	8.7	16.3
2003	607.7	435.1	55.3	9.1	15.9
2004	709.1	469.5	67.9	9.6	15.4
2005	820.4	528.5	82.7	10.1	14.9
2006	940.3	590.7	104.6	11.1	13.9
2007	1216.7	742.3	147.3	12.1	12.9
2008	1198.9	762.8	131.6	11.0	14.0
2009	1341.9	848.1	131.6	9.8	15.2
2010	1675.6	1043.8	174.1	10.4	14.6
2011	1823.1	1147.8	185.5	10.2	14.8
2012	1827.6	1163.3	198.1	10.8	14.2
2013	1856.7	1237.2	204.3	11.0	14.0
2014	2039.1	1359.6	203.6	10.0	15.0
2015	2103.6	1438.3	222.3	10.6	14.4
2016	2294.8	1597.5	255.8	11.1	13.9
2017	2652.8	1838.4	301.9	11.4	13.6
2018	2713.2	2008.7	324.8	12.0	13.0
2019	2868.9	2208.5	344.3	12.0	13.0
المتوسط	1123.1	771.3	119.4	10.0	15.0
حد أدنى	270.1	208	23.8	8.1	12.9
حد أقصى	2868.9	2208.5	344.3	12.1	16.9

Source: www. Albankaldawli.org.

ويتضح من تحليل بيانات السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الإيراد العام:

تراوحت نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة في الهند من (10.8% - 19.8%).

ب- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (الضغط الضريبي):

تراوحت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في الهند (8.1% - 12.1%)



2- الأهمية النسبية للضرائب في ماليزيا:

أولاً: تطور مكونات الإيرادات الضريبية في ماليزيا:

يوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في ماليزيا، كما يلي:

جدول (7): تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في ماليزيا خلال (1996-2019)

سنة	اجمالي الضرائب مليار دولار		ضرائب الدخل		ضرائب مبيعات		ضرائب جماركه		ضرائب أخرى	
	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب
1996	19.5	46.1	6.3	32.5	2.9	14.6	1.3	6.8	6.8	34.6
1997	19.8	48.7	6.2	31.6	2.7	13.6	1.2	6.0	6.0	30.3
1998	12.1	59.9	3.2	26.8	1.1	9.5	0.5	3.8	3.8	31.4
1999	11.2	59.4	3.8	34.3	1.4	12.7	0.2	1.0	1.0	8.9
2000	12.8	55.5	4.1	31.7	1.2	9.5	0.4	3.3	3.3	25.8
2001	16.5	64.0	4.7	28.6	1.1	6.5	0.2	1.0	1.0	6.1
2002	17.6	63.1	4.7	27.0	1.2	6.7	0.6	3.3	3.3	18.8
2003	17.1	62.3	4.4	25.9	1.3	7.8	0.7	4.0	4.0	23.4
2004	19.0	62.2	4.7	24.8	1.4	7.6	1.0	5.4	5.4	28.4
2005	21.3	61.5	5.7	26.8	1.4	6.8	1.0	4.9	4.9	22.9
2006	23.6	66.2	5.5	23.1	1.4	5.8	1.2	4.9	4.9	20.8
2007	27.7	67.5	6.1	22.1	1.4	5.0	1.5	5.4	5.4	19.5
2008	33.8	68.1	7.6	22.5	1.6	4.8	1.6	4.6	4.6	13.6
2009	30.2	68.6	7.1	23.3	0.9	3.1	1.5	5.0	5.0	16.6
2010	34.0	66.5	8.3	24.4	1.2	3.4	1.9	5.7	5.7	16.8
2011	44.1	70.3	9.3	21.2	1.3	3.0	2.4	5.5	5.5	12.5
2012	49.1	71.4	9.9	20.1	1.4	2.8	2.8	5.8	5.8	11.8
2013	49.5	71.2	9.8	19.9	1.4	2.9	3.0	6.1	6.1	12.3
2014	50.2	71.0	10.1	20.0	1.4	2.8	3.1	6.2	6.2	12.4
2015	42.4	61.4	12.8	30.2	1.0	2.3	2.6	6.2	6.2	14.7
2016	40.8	58.8	14.8	36.3	0.9	2.3	1.0	2.5	2.5	16.2
2017	41.3	59.2	14.7	35.6	1.0	2.3	1.2	2.9	2.9	17.1
2018	43.1	68.5	11.2	26.0	1.1	2.7	1.2	2.8	2.8	13.2
2019	43.6	68.2	11.6	26.7	0.9	2.1	1.3	2.9	2.9	13.3
متوسط	30.0	63.3	7.8	26.7	1.4	5.9	1.4	4.1	4.1	13.7
حد أدنى	11.2	46.1	3.2	19.9	0.9	2.1	0.2	1.0	1.0	8.9
حد أقصى	50.2	71.4	14.8	36.3	2.9	14.6	3.1	6.8	6.8	17.1

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- الإيرادات الضريبية:

بلغ متوسط الإيرادات الضريبية خلال الفترة حوالي 30 مليار دولار بحد أدنى 11,2 مليار دولار عام 1999 وبحد أقصى 50,2 مليار دولار في عام 2014، كما يلاحظ أن الإيرادات الضريبية قد تأثرت بالأحداث الاقتصادية، ففي عام 1998: انخفضت الإيرادات الضريبية من 19,8 مليار دولار عام 1997 إلى 12,1 مليار دولار عام 1998 متأثراً بأزمة النمر الأسويوية عام 1997، وفي عام 2009: انخفضت الإيرادات الضريبية من 33,8 مليار دولار في عام 2008 إلى 30,2 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ب- إيرادات ضرائب الدخل:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب الدخل خلال الفترة نحو 19 مليار دولار بحد أدنى 6,6 مليار دولار في عام 1993، ويحد أقصى حوالي 35,6 مليار دولار في عام 2017.  
وتأثرت إيرادات ضرائب الدخل بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالاتي:  
الظاهرة الأولى في عام 1998: تراجع إيرادات ضرائب الدخل من 9,6 مليار دولار في عام 1997 الي 7,2 مليار دولار في عام 1998، متأثرة بالأزمة المالية للنمور الآسيوية.  
الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع إيرادات ضرائب الدخل من 23,1 مليار دولار في عام 2008 الي 20,7 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

ج- إيرادات ضرائب المبيعات:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب المبيعات خلال الفترة نحو 7,8 مليار دولار بحد أدنى 3,2 مليار دولار في عام 1998 ويحد أقصى حوالي 14,8 مليار دولار في عام 2016.

د- إيرادات ضرائب جمركية:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب جمركية وأخري خلال الفترة نحو 1,4 مليار دولار بحد أدنى 0,9 مليار دولار في عام 2009، ويحد أقصى حوالي 2,9 مليار دولار في عام 1996.  
وتأثرت إيرادات الضرائب الجمركية بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالاتي:  
الظاهرة الأولى في عام 1998: تراجع إيرادات ضرائب جمركية وأخري من 2,7 مليار دولار في عام 1997 الي 2,1 دولار في عام 1998، متأثرة بالأزمة المالية للنمور الآسيوية.  
الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع إيرادات ضرائب جمركية وأخري من 1,6 مليار دولار في عام 2008 الي 0,9 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

هـ- إيرادات ضرائب أخرى:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب المبيعات خلال الفترة نحو 1,4 مليار دولار بحد أدنى 0,2 مليار دولار في عام 1999 ويحد أقصى حوالي 3,1 مليار دولار في عام 2014.

ثانياً: تحليل تطور مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد في ماليزيا خلال (1990-2019):  
 وبين الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في اقتصاد ماليزيا خلال (2010-2019):  
 جدول (8)

مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد الماليزي خلال الفترة (2001-2019) مليار دولار\*

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	إجمالي الإيرادات الضريبية		الفاقد الضريبي	
			نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي % (نسبة الضغط الضريبي)	نسبتها إلى الإيراد العام %	القيمة مليار دولار	% من (م.ن.ح) = نسبة الإقتطاع الضريبي المطلي منسوبة إلى الناتج المحلي 25% - نسبة الضغط الضريبي
1996	100.9	58.4	19.5	33.4	5.7	5.6
1997	100.0	56.6	19.8	35.0	5.2	5.2
1998	72.2	47.5	12.1	25.5	6.0	8.3
1999	79.1	55.5	11.2	20.2	8.6	10.9
2000	93.8	62.6	12.8	20.4	10.6	11.3
2001	92.8	65.4	16.5	25.2	6.7	7.2
2002	100.8	70.6	17.6	24.9	7.6	7.6
2003	110.2	79.0	17.1	21.6	10.5	9.5
2004	124.7	88.6	19.0	21.4	12.2	9.8
2005	143.5	102.4	21.3	20.8	14.6	10.2
2006	162.7	115.5	23.6	20.4	17.1	10.5
2007	193.5	137.0	27.7	20.2	20.7	10.7
2008	230.8	167.0	33.8	20.2	23.9	10.3
2009	202.3	157.0	30.2	19.2	20.3	10.1
2010	255.0	184.0	34.0	18.5	29.8	11.7
2011	298.0	216.1	44.1	20.4	30.4	10.2
2012	314.4	223.7	49.1	21.9	29.5	9.4
2013	323.3	231.6	49.5	21.4	31.3	9.7
2014	338.1	245.0	50.2	20.5	34.3	10.2
2015	301.4	215.8	42.4	19.6	33.0	10.9
2016	301.3	220.1	40.8	18.5	34.5	11.4
2017	319.1	228.9	41.3	18.0	38.5	12.1
2018	358.7	237.4	43.1	18.2	46.5	13.0
2019	364.7	241.2	43.6	18.1	47.6	13.0
المتوسط	178.8	146.1	30.0	21.8	21.9	9.9
حد أدنى	44.0	47.5	11.2	18.0	5.2	5.2
حد	364.7	245	50.2	35.0	47.6	13.0

Source: www. Albankaldawli.org.

ويتضح من تحليل بيانات السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الإيراد العام:

تراوحت نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة في الهند من (18%-35%).

ب- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (الضغط الضريبي):

تراوحت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في الهند (12% - 19.8%)



3- الأهمية النسبية للضرائب في سنغافورة:

أولاً: تطور مكونات الإيرادات الضريبية في سنغافورة:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (9): الأهمية النسبية لأنواع المختلفة من الضرائب في سنغافورة

السنة	الضريبية مليار دولار	ضرائب الدخل		ضرائب المبيعات		الضرائب الجمركية		ضرائب أخرى	
		مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب	مليار دولار	% من الضرائب
1990	5.3	2.3	44.6	1.5	27.9	0.18	3.5	1.3	24.0
1991	6.9	3.1	45.0	1.9	27.0	0.25	3.6	1.7	24.3
1992	8.4	3.9	47.0	2.2	26.1	0.27	3.2	2.0	23.7
1993	9.9	4.5	45.7	2.6	26.8	0.28	2.8	2.4	24.6
1994	12.2	5.1	41.4	3.9	31.6	0.26	2.1	3.0	24.9
1995	13.8	5.7	41.5	4.6	32.9	0.27	2.0	3.3	23.7
1996	15.3	6.4	42.0	4.6	29.9	0.32	2.1	4.0	26.0
1997	15.3	6.4	41.7	4.5	29.4	0.30	2.0	4.1	26.9
1998	12.0	5.7	47.3	3.4	28.5	0.27	2.2	2.6	21.9
1999	12.5	5.9	47.4	3.9	31.0	0.30	2.4	2.4	19.2
2000	14.3	7.2	50.2	4.5	31.2	0.35	2.5	2.3	16.2
2001	13.1	6.9	52.7	4.0	30.7	0.34	2.6	1.8	14.0
2002	11.7	6.1	51.7	3.6	30.9	0.39	3.3	1.6	14.0
2003	12.2	5.6	46.2	4.7	38.6	0.01	0.1	1.8	15.1
2004	13.3	6.0	44.6	5.1	38.2	0.01	0.1	2.3	17.0
2005	14.8	7.0	47.4	5.4	36.7	0.01	0.1	2.3	15.8
2006	17.6	8.3	47.2	5.9	33.6	0.02	0.1	3.4	19.1
2007	23.2	9.9	42.7	8.1	34.9	0.02	0.1	5.2	22.3
2008	26.6	13.6	51.1	8.6	32.3	0.00	0.0	4.4	16.6
2009	25.2	11.8	47.0	8.7	34.5	0.00	0.0	4.7	18.5
2010	30.7	13.7	44.6	10.5	34.4	0.00	0.0	6.4	21.0
2011	36.6	16.3	44.6	12.0	32.8	0.00	0.0	8.3	22.6
2012	40.1	17.9	44.7	12.2	30.5	0.00	0.0	9.9	24.8
2013	40.8	17.6	43.0	12.6	30.8	0.00	0.0	10.7	26.2
2014	42.7	18.9	44.2	13.4	31.3	0.00	0.0	10.4	24.4
2015	40.5	18.1	44.7	12.8	31.7	0.00	0.0	9.5	23.5
2016	42.5	19.1	44.9	13.5	31.8	0.00	0.0	9.9	23.3
2017	48.0	23.2	48.3	13.7	28.6	0.00	0.0	11.1	23.2
2018	49.0	22.8	46.5	14.5	29.5	0.00	0.0	11.8	24.0
2019	49.6	23.8	48.1	14.3	28.8	0.00	0.0	11.5	23.1
المتوسط	23.5	10.8	45.9	7.4	31.4	0.1	1.2	5.2	21.5
حد أدنى	5.3	2.3	41.4	1.5	26.1	0.0	0.0	1.3	14.0
حد أقصى	49.6	23.8	52.7	14.5	38.6	0.4	3.6	11.8	26.9

Source: www. Albankaldawli.org.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق:

أ- الإيرادات الضريبية: أن الإيرادات الضريبية قد أخذت إتجاهاً عاماً متذبذباً، حيث بلغ متوسطها نحو 23,5 مليار دولار، ويحد أدنى 5,3 مليار دولار في عام 1990، ويحد أقصى 49,6 مليار دولار في عام 2019، كما تأثرت الإيرادات الضريبية بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1997 تراجعت الإيرادات الضريبية من 15,3 مليار دولار إلى 12 مليار دولار عام 1998، بسبب

الأزمة المالية العالمية، كما تراجع الإيرادات الضريبية من 26.6 مليار دولار عام 2007 إلى 25.2 مليار دولار عام 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية.

ب- إيرادات ضرائب الدخل:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب الدخل خلال الفترة نحو 10,8 مليار دولار بحد أدنى 2,3 مليار دولار في عام 1990، وبعدها أقصى حوالي 23,8 مليار دولار في عام 2019.

وتأثرت إيرادات ضرائب الدخل بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالاتي:

الظاهرة الأولى في عام 1998: تراجع إيرادات ضرائب الدخل من 6,4 مليار دولار في عام 1997 الي 5,7 مليار دولار في عام 1998، متأثرة بالأزمة المالية للنموذج الآسيوية.

الظاهرة الثانية في عام 2009: تراجع إيرادات ضرائب الدخل من 13,6 مليار دولار في عام 2008 الي 11,8 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

ج- إيرادات ضرائب المبيعات:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب المبيعات خلال الفترة نحو 7,4 مليار دولار بحد أدنى 1,5 مليار دولار في عام 1990 وبعدها أقصى حوالي 14,5 مليار دولار في عام 2018.

د- إيرادات ضرائب جمركية:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب جمركية وأخرى خلال الفترة نحو 0,1 مليار دولار بحد أدنى 0,0 مليار دولار بداية من عام 2008 حتي 2019، وبعدها أقصى 0,4 مليار دولار في عام 2002.

وتأثرت إيرادات الضرائب الجمركية بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1998: تراجع إيرادات الضرائب الجمركية من 0,3 مليار دولار في عام 1997 الي 0,27 مليار دولار في عام 1998، متأثرة بالأزمة المالية للنموذج الآسيوية.

هـ- إيرادات ضرائب أخرى:

بلغ متوسط إيرادات ضرائب المبيعات خلال الفترة نحو 5,2 مليار دولار بحد أدنى 1,3 مليار دولار في عام 1990 وبعدها أقصى حوالي 11,8 مليار دولار في عام 2018.

ثانياً: تحليل تطور مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد في سنغافورة خلال (1990-2017):  
 ويبين الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في اقتصاد سنغافورة خلال (2001-2019):  
 جدول (10): مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد السنغافوري خلال الفترة (2001-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيراد العام مليار دولار	الإيرادات الضريبية		الفائد الضريبي	
			نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي (نسبة الضغط الضريبي)%	مليار دولار	نسبتها إلى الإيراد العام %	مليار دولار
1990	36.1	-	5.3	14.5	3.8	10.5
1991	45.5	-	6.9	15.2	4.5	9.8
1992	52.1	-	8.4	16.1	4.6	8.9
1993	60.6	-	9.9	16.3	5.3	8.7
1994	73.7	-	12.2	16.6	6.2	8.4
1995	87.8	-	13.8	15.8	8.1	9.2
1996	96.3	-	15.3	15.9	8.8	9.1
1997	100.1	-	15.3	15.3	9.7	9.7
1998	85.7	-	12.0	14.0	9.4	11.0
1999	86.3	-	12.5	14.5	9.0	10.5
2000	96.1	-	14.3	14.9	9.7	10.1
2001	89.8	60.1	13.1	14.6	9.4	10.4
2002	92.5	63.9	11.7	12.7	11.4	12.3
2003	97.6	74.0	12.2	12.4	12.3	12.6
2004	115.0	79.1	13.3	11.6	15.4	13.4
2005	127.8	88.9	14.8	11.6	17.2	13.4
2006	148.6	100.4	17.6	11.8	19.6	13.2
2007	180.9	118.9	23.2	12.8	22.0	12.2
2008	193.6	118.4	26.6	13.8	21.8	11.2
2009	194.2	121.6	25.2	13.0	23.4	12.0
2010	239.8	146.1	30.7	12.8	29.3	12.2
2011	279.4	172.9	36.6	13.1	33.2	11.9
2012	295.1	176.0	40.1	13.6	33.7	11.4
2013	307.6	183.7	40.8	13.3	36.1	11.7
2014	314.9	189.6	42.7	13.6	36.0	11.4
2015	308.0	192.9	40.5	13.1	36.5	11.9
2016	318.7	196.2	42.5	13.3	37.2	11.7
2017	341.9	203.1	48.0	14.0	37.4	11.0
2018	373.2	210.4	49.0	13.1	44.3	11.9
2019	372.1	215.7	49.6	13.3	43.4	11.7
المتوسط	173.7	142.7	23.5	13.9	20.0	11.1
حد أدنى	36.1	60.1	5.3	11.6	3.8	8.4
حد أقصى	373.2	215.7	49.6	16.6	44.3	13.4

Source: www. Albankaldawli.org.

ويتضح من تحليل بيانات السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الإيراد العام:

تراوحت نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة في الهند من (16,4%-23,6%).

ب- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (الضغط الضريبي):

تراوحت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في الهند (11,6%-16,6%)

ويرجع انخفاض مستوى الضغط الضريبي في سنغافورة، إلى عدم اعتماد سنغافورة على

الإيرادات الضريبية بصفة أساسية في تمويل الإيرادات العامة.



4- الأهمية النسبية للضرائب في المملكة العربية السعودية:

أولاً: تطور مكونات الإيرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية:

يوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في المملكة، كما يلي:  
جدول(11): تطور الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية في المملكة خلال الفترة (2010-2019)

سنة	إجمالي الضرائب مليار ريال	ضرائب علي الدخل والأرباح الرأسمالية		الضرائب علي السلع والخدمات		ضرائب علي التجارة والمعاملات الدولية		ضرائب أخرى بما فيها ضريبة القيمة المضافة في عامي 2018، 2019	
		مليار ريال	% من إجمالي الضرائب	مليار ريال	% من إجمالي الضرائب	مليار ريال	% من إجمالي الضرائب	مليار ريال	% من إجمالي الضرائب
2010	50.13	7.13	14.2	21.9	43.7	12.2	24.3	8.9	17.8
2011	58.8	9.5	16.2	24.2	41.2	14.4	24.5	10.7	18.2
2012	70.1	12.5	17.8	27.5	39.2	17.9	25.5	12.2	17.4
2013	76.6	12.3	16.1	33.7	44.0	17.6	23.0	13	17.0
2014	78.63	13.93	17.7	30.9	39.3	19.5	24.8	14.3	18.2
2015	81.8	14.6	17.8	31.5	38.5	21.6	26.4	14.1	17.2
2016	82.07	14.7	17.9	24.93	30.4	25.9	31.6	16.5	20.2
2017	97.28	13.8	14.2	46.94	48.3	21.1	21.7	15.4	15.9
2018	214.7	16.4	7.6	115	53.6	16.1	7.5	67.2	31.3
2019	263.8	16.8	6.4	141	53.5	20.6	7.8	85.4	32.3

المصدر: - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. - مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويتضح الجدول السابق تطور الأهمية النسبية لمكونات الضرائب في المملكة، كما يلي:

أ- إجمالي الضرائب: تزايدت قيمة إجمالي الضرائب من 50,31 مليار ريال مشكلة نسبة 6,8% من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 2,5% من الناتج المحلي في عام 2010 إلي 263,9 مليار ريال ومشكلة نسبة 27,1% من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 8,9%، وذلك في عام 2019.

ب- الأهمية النسبية لمكونات الضريبة في المملكة:

تتوزع الضرائب في المملكة بين الضرائب علي السلع والخدمات والضرائب علي التجارة الدولية، والضرائب علي الدخل، وضرائب القيمة المضافة، والضرائب الأخرى، كالتالي:

✓ الضرائب علي السلع والخدمات: جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت 14,2 مليار ريال ومشكلة نسبة 43,7% من إجمالي الضرائب في عام 2010، ثم ارتفعت إلي 141 مليار ريال ومشكلة نسبة 53,5% من إجمالي الضرائب في عام 2019.

✓ الضرائب علي التجارة الدولية: جاءت في المرتبة الثانية، حيث بلغت 12,2 مليار ريال ومشكلة نسبة 24,3% من إجمالي الضرائب في عام 2010، ثم ارتفعت إلي 20,6 مليار ريال ومشكلة 7,8% من إجمالي الضرائب في عام 2019.

✓ الضرائب علي الدخل والأرباح الرأسمالية: جاءت في المرتبة الثالثة، حيث بلغت 7,13 مليار ريال ومشكلة نسبة 14,23% من إجمالي الضرائب في عام 2010، ثم ارتفعت إلي 16,8 مليار ريال ومشكلة 6,4% من إجمالي الضرائب في عام 2019.

✓ الضرائب الأخرى: جاءت في المرتبة الرابعة، حيث بلغت 8,9 مليار ريال ومشكلة نسبة 17,8% من إجمالي الضرائب في عام 2010، ثم ارتفعت إلي 29 مليار ريال ومشكلة 11% من إجمالي الضرائب في عام 2019.

✓ ضريبة القيمة المضافة: بلغت قيمتها نحو 46,7 مليار ريال في عام 2018، ومشكلة نسبة 21,8% من إجمالي الضرائب، ثم ارتفعت إلى 56,4 مليار دولار في عام 2019، ومشكلة نسبة 21,4% من إجمالي الضرائب، ومن المحتمل أن تتضاعف قيمتها في عام 2020 لأنه قد تم رفع سعرها من 5% إلى 15% بداية من شهر يوليو 2020.

ثانياً: تحليل تطور مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد في السعودية خلال (2010-2019):

يبين الجدول التالي مستوى الضغط الضريبي في اقتصاد السعودية خلال (2010-2019):

جدول (12): مستوى الضغط الضريبي للاقتصاد السعودي خلال الفترة (2010-2019) القيم بالمليار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	إجمالي الإيرادات الضريبية		المائد الضريبي	
			نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي % (نسبة الضغط الضريبي)	نسبتها إلى الإيراد العام %	القيمة مليون دولار	% من (م.ن.ح) = نسبة الإقتطاع الضريبي المثلي منسوبة إلى الناتج المحلي 25% - نسبة الضغط الضريبي
2010	528.2	197.0	2.5	6.8	118.8	22.5
2011	671.2	297.2	2.3	5.3	152.4	22.7
2012	736.0	331.5	2.5	5.6	165.6	22.5
2013	746.6	306.5	2.7	6.6	166.5	22.3
2014	756.4	276.6	2.8	7.6	167.9	22.2
2015	654.3	163.0	3.3	13.4	142.0	21.7
2016	644.9	138.2	3.4	15.8	139.3	21.6
2017	688.6	183.9	3.8	14.1	146.0	21.2
2018	782.5	238.0	7.3	24.0	138.5	17.7
2019	793	259.4	8.9	27.1	127.7	16.1
المتوسط	700.2	239.1	4.0	6.8	146.5	21.1
حد أدنى	528.2	138.2	2.3	5.3	118.8	16.1
حد أقصى	793	331.5	8.9	5.6	167.9	22.7

Source: www. Albankaldawli.org.

ويتضح من تحليل بيانات السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الإيراد العام:

تراوحت نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة في الهند من (16,4%-23,6%).

ب- بالنسبة لأهمية الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (الضغط الضريبي):

تراوحت نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في الهند (11,6% - 16,6%)، ويرجع

إنخفاض مستوى الضغط الضريبي في السعودية، إلى عدم اعتمادها على الإيرادات الضريبية

بصفة أساسية في تمويل الإيرادات العامة.

5- مقارنة الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الإيرادات العامة في مصر ببعض الدول:  
يبين الجدول التالي ذلك:

جدول (13): مقارنة الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الإيرادات العامة في مصر  
ببعض الدول الأخرى خلال الفترة (2010-2019)

سنة	مصر	الهند	ماليزيا	سنغافورة	السعودية
2010	63.6	16.7	18.5	21.0	6.8
2011	72.4	16.2	20.4	21.2	5.3
2012	68.3	17.0	21.9	22.8	5.6
2013	71.7	16.5	21.4	22.2	6.6
2014	72.0	15.0	20.5	22.5	7.6
2015	65.8	15.5	19.6	21.0	13.4
2016	71.7	16.0	18.5	21.6	15.8
2017	70.1	16.4	18.0	23.6	14.1
2018	76.6	16.2	18.2	23.3	24.0
2019	77.9	15.6	18.1	23	27.1
متوسط	71.0	16.1	19.5	22.2	12.6
حد أدنى	63.6	15.0	18.0	21.0	5.3
حد أقصى	77.9	17.0	21.9	23.6	27.1

المصدر: الجداول من (2) حتى (12) السابقة.

يتضح من الجدول السابق: أن مصر تحتل المرتبة الأولى من بين الدول الخمس من حيث استخدام الضرائب كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات العامة، حيث تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل الإيرادات العامة في مصر، وذلك بنسبة تراوحت من (63,6% - 77,9%)، تليها في المرتبة الثانية سنغافورة بنسبة تراوحت من (21% - 23,6%)، تليها في المرتبة الثالثة الهند بنسبة تراوحت من (15% - 17%)، تليها في المرتبة الرابعة ماليزيا بنسبة تراوحت من (12% - 15,6%)، وأخيراً السعودية بنسبة تراوحت من (5,3% - 27,1%).



### المحور الثالث

قياس أثر الضرائب علي النمو الاقتصادي في مصر

حيث يتم قياس أثر الضرائب من خلال النموذجين التاليين:

$$TR = a_0 + a_1T_1 + a_2T_2 + a_3T_3 + a_4T_4 \quad \text{النموذج الأول}$$

$$GDP = b_0 + b_1T_1 + b_2T_2 + b_3T_3 + b_4T_4 \quad \text{النموذج الثاني}$$

حيث أن :

TR : الإيرادات العامة .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي .

T<sub>1</sub>: الضريبة على الدخل .

T<sub>2</sub>: الضريبة على المبيعات .

T<sub>3</sub>: الرسوم الجمركية .

T<sub>4</sub>: الإيرادات الضريبية الأخرى .

#### النموذج الأول:

جاء الشكل اللوغاريتمي الأفضل في تمثيل تلك العلاقة بين الإيرادات العامة (TR) كمتغير

تابع، وكل من : T<sub>1</sub>، T<sub>2</sub>، T<sub>3</sub>، T<sub>4</sub> كمتغيرات مستقلة، وكانت العلاقة، كما يلي:

$$\text{LnTR} = 1.624 + 0.694 \text{LnT}_1 + 0.063 \text{LnT}_2 + 0.272 \text{LnT}_3 - 0.146 \text{LnT}_4$$

$$\begin{matrix} (0.000) & (0.000) & (0.003) & (0.002) & (0.000) \end{matrix}$$

$$R^2 = 99.9\%$$

$$F = 4216.186 \quad \text{Sig F} = .000$$

$$D.W = 1.784 \quad (D.W : N=30, K=4, du=1.739, dL=1.143)$$

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، الآتي:

1- جاءت النتائج متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، حيث تشير معاملات الانحدار، إلي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (TR الإيرادات العامة)، وبين كلٍ من المتغيرات المستقلة (T<sub>1</sub>, T<sub>2</sub>, T<sub>3</sub>) أي مع (الضريبة على الدخل، والضريبة على المبيعات، والرسوم الجمركية)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو أحدهما يؤدي إلي زيادة الإيرادات العامة والعكس صحيح في حالة انخفاضها، وكانت العلاقة عكسية بين المتغير التابع (TR الإيرادات العامة) وبين المتغير المستقل (T<sub>4</sub> الإيرادات الضريبية الأخرى) وهذا يعني أن زيادة هذه المتغير يؤدي إلي انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي يمكن تفسيره، بأن زيادة الضرائب في هذا القسم من الضرائب يؤدي الي تهرب ممولين هذا القسم من دفع الضرائب، وبالتالي تتخفص حصيلة الضريبة، مما يؤدي الي انخفاض الإيرادات العامة .

2- جاءت معاملات الانحدار جميعها معنوية، عند مستوى معنوية 5%، حيث جاءت SigT أقل من 5%.

3- بلغ معامل التحديد 99.2% ليشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 99.2% من التغير في المتغير التابع، أما النسبة الباقية والتي تمثل (0.8%) فترجع لعوامل أخرى.

4- جاءت العلاقة معنوية، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة نحو 4216.186 وكانت وكانت SigF = 0.000 وهي أقل من 5%، وهذا الاتساق وعدم تضارب النتائج يؤكد عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي .

5- بلغت قيمة DW = 1.784، وهي قيمة أكبر من الحد الاعلى du مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

6- جاءت مرونة الإيرادات العامة TR بالنسبة لكل من (T<sub>1</sub>, T<sub>2</sub>, T<sub>3</sub>, T<sub>4</sub>) على التوالي:  
(-0.146 , 0.272 , 0.063 , 0.694)

#### النموذج الثاني:

جاء الشكل اللوغاريتمي الأفضل في تمثيل تلك العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

كمتغير تابع، وكل من : T<sub>1</sub>, T<sub>2</sub>, T<sub>3</sub>, T<sub>4</sub> كمتغيرات مستقلة، وكانت العلاقة، كما يلي:

$$\text{LnGDP} = 3.05 + 0.363 \text{LnT}_1 + 0.564 \text{LnT}_2 + 0.156 \text{LnT}_3 - 0.103 \text{LnT}_4$$

$$\begin{matrix} (.000) & (.006) & (.003) & (.023) & (.067) \end{matrix}$$

$$R^2 = 99.6\%$$

$$F = 1561.285 \quad \text{Sig F} = .000$$

$$D.W = 1.393 \quad (D.W : N=30 , K = 4 , du=1.739 , dL= 1.143)$$

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، الآتي:

1- جاءت النتائج، حيث تشير معاملات الانحدار، إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (GDP الناتج المحلي الاجمالي)، وبين كل من المتغيرات المستقلة (T<sub>1</sub>, T<sub>2</sub>, T<sub>3</sub>) أي مع (الضريبة على الدخل، الضريبة على المبيعات، والرسوم الجمركية)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو أحدهما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح في حالة انخفاضها ويمكن تفسير ذلك، أن هذه العلاقة يمكن تبريرها في الأجل الطويل، حيث أن الدولة تقوم بتمويل التنمية من خلال تلك الإيرادات الضريبية، وبالتالي يتم جني ثمار ذلك في المستقبل بما يدعم النمو الاقتصادي، وكانت العلاقة عكسية بين المتغير التابع (GDP الناتج المحلي الاجمالي) وبين المتغير المستقل (T<sub>4</sub> الإيرادات الضريبية الأخرى) وهذا يعني أن زيادة هذه المتغير يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي يمكن تفسيره بوجهتي نظر كالتالي:

- أ- إن زيادة الضرائب فى هذا القسم من الضرائب يؤدي الى لجؤ ممولي هذا القسم إلى التهرب الضريبي، وبالتالي تتخفف حصيلة الضريبة، مما يؤدي الى انخفاض الإيرادات العامة، وبالتالي تتخفف الأموال الموجهة لتمويل التنمية فينخفض الناتج المحلي الاجمالي.
- ب- إن زيادة الضرائب تؤدي الي تراجع حجم الطلب فينخفض الانتاج ويرتفع التضخم، ومن ثم ينخفض الاستثمار وزيادة البطالة فينخفض الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- جاءت معاملات الإنحدار جميعها معنوية، عند مستوى معنوية 5% حيث جاءت SigT أقل من 5%.
- 3- بلغ معامل التحديد 99.6% ليشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 99.6% من التغير في المتغير التابع، أما النسبة الباقية والتي تمثل (0.4%) فترجع لعوامل أخرى.
- 4- جاءت العلاقة معنوية، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة نحو 1561.285 وكانت وكانت SigF = 0.000 وهي أقل من 5%، وهذا الاتساق وعدم تضارب النتائج يؤكد عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي.
- 5- بلغت قيمة DW = 1.393، وهي قيمة أكبر من الحد الأدنى dL، وأقل من الحد الأعلى dU مما يدل على أن اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، جاء غير محدد.
- 6- جاءت مرونة (GDP الناتج المحلي الاجمالي) بالنسبة لكل من  $(T_1, T_2, T_3, T_4)$  على التوالي: (0.103 , 0.156 , 0.564 , 0.363)



## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة فرضية البحث، القائلين:

**الفرض الأول:** " تشكل الإيرادات الضريبية أهمية نسبية كبيرة للإيرادات العامة في مصر":

حيث تبين ذلك من خلال تقدير العلاقة بينهما والتي جاءت على النحو التالي:

$$\text{LnTR} = 1.624 + 0.694 \text{LnT}_1 + 0.063 \text{LnT}_2 + 0.272 \text{LnT}_3 - 0.146 \text{LnT}_4$$

(0.000)      (0.000)      (0.003)      (0.002)      (0.000)

$$R^2 = 99.9\%$$

تبين أن الإيرادات الضريبية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيراد العام: حيث احتلت مصر المرتبة الأولى من بين الدول الخمس من حيث استخدام الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات العامة. حيث تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في مصر، وذلك بنسبة تراوحت من (63,6% - 77,9%)، تليها في المرتبة الثانية سنغافورة بنسبة تراوحت من (21% - 23,6%)، تليها في المرتبة الثالثة الهند بنسبة تراوحت من (15% - 17%)، تليها في المرتبة الرابعة ماليزيا بنسبة تراوحت من (12% - 15,6%)، وأخيراً السعودية بنسبة تراوحت من (5,3% - 27,1%).

**الفرض الثاني:** تساهم الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في مصر:

حيث تبين ذلك من خلال تقدير العلاقة بينهما والتي جاءت على النحو التالي:

$$\text{LnGDP} = 3.05 + 0.363 \text{LnT}_1 + 0.564 \text{LnT}_2 + 0.156 \text{LnT}_3 - 0.103 \text{LnT}_4$$

(0.000)      (0.006)      (0.003)      (0.023)      (0.067)

$$R^2 = 99.6\%$$

### ثانياً: التوصيات:

أوصي البحث بالآتي:

- 1- الحد من الضرائب والبحث عن مصادر أخرى للمساعدة في تمويل النفقات العامة، لما للضرائب من آثار سلبية على النمو الاقتصادي.
- 2- زيادة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الاعتماد بصفة أساسية على الضرائب والتي تزيد نسبة مساهمتها من إجمالي الإيراد العام عن 75,5% في عام 2020/19.
- 3- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من التهرب الضريبي، والذي يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري.
- 4- زيادة التدريب والتأهيل للقائمين على التحصيل، ومعرفة كافة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة علاجها.
- 5- تنويع مصادر الإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي تشكل في المتوسط نحو 46,8% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

## المراجع

1. أحمد مصطفى معبد، يسرى أبو العلا، أصول عالم المالية العامة والتشريع الضريبي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007).
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، سنوات مختلفة.
3. خالد عبد الوهاب البنداري، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2007).
4. سعد حمزة، توجيه وإستثمار رؤوس الأموال في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة نشر).
5. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، السياسة الضريبية المتبعة في ظل نظام الخصخصة بالتطبيق على القانون رقم 11 لسنة 2005، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2011).
6. عبد الله الصعيدي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر قانون 91 لسنة 2005 مع الإشارة إلى دور الضرائب في التنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
7. عزة محمد حجازي شحاته، تقويم سياسات إدارة الطلب الكلى فى الإقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة، 2005).
8. القانون رقم 111 لسنة 1980 المواد أرقام 1، 2.
9. القانون رقم 66 لسنة 1963، الفصل الثاني، المادة رقم ( 5 ).
10. القانون رقم 91 لسنة 2005، الباب الخامس، المواد من 37 - 43 .
11. قانون ضريبة الملاهي رقم 221 لسنة 1951 المعدل بالقانون 24 لسنة 1999، المادة 1، 2.
12. ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، المالية العامة- قضايا معاصرة ورؤى جديدة فى ظل التحول فى دور الدولة، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2013).
13. محمد سمير محمد سعد الدين، تقييم دور السياسة الضريبية فى إعادة توزيع الدخل خلال فترة الإصلاح الإقتصادي، (1990 - 2003)، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، 2008).
14. مصطفى عبد العزيز شاهين، دراسة تحليلية لفاعلية قواعد ومعايير وضمانات وحوافز الإستثمار التى نص عليها القانون 8 لسنة 1997، مجلة التشريع الضريبي، العدد 318، (القاهرة: رابطة مأمورى الضرائب)، نوفمبر/ ديسمبر 1998.
15. مصلحة الضرائب المصرية، الإدارة العامة للبحوث، 2018.
16. معوض السيد معوض، دور السياسة الضريبية فى جذب رؤس الأموال الأجنبية لحفز التنمية الإقتصادية، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2013).
17. وزارة المالية، الحسابات الختامية، أعداد متفرقة.
18. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، (الاسكندرية: الدار الجامعة، 2001).
19. Karazanoua, Lrina . V , " Effective Taxation on business investment in Russia" , Calculation Of Marginal Effective Tax Rates . PHD, Universty of Kansas , 2001.
20. Shirley Dennis'Escoffier Karen A.Fortin,"Taxation For Decision Narkers", Pearson Prentice Hall, 2006